المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة

م.م. عبد الجواد حميد جاسم
Jawd hamed@yahoo.com
مديرية الوقف السني نينوى

الملخص

تعني محاولة الفقه الإسلامي مواكبة وتحليل التطورات الحديثة في المجال الاقتصادي، بحيث يتم تقديم حلول شرعية تواكب المستجدات. مع تطور الاقتصاد العالمي وظهور أدوات مالية وتقنيات حديثة، نشأت مسائل جديدة لم تكن موجودة في العصور السابقة، مما يتطلب اجتهاداً فقهياً لضبطها ضمن الأطر الشرعية. يشمل ذلك دراسة العقود المالية المعاصرة مثل عقود التأمين والبنوك الإسلامية والتمويل بالمشاركة، والنظر في شرعيتها وفق قواعد الشريعة الإسلامية. أيضاً يتم تناول القضايا المتعلقة بالأسواق المالية، مثل العملات الرقمية والأسهم والضرائب وغيرها. هذه المواكبة تتطلب إعادة النظر في الفقه القديم وتكييفه مع الظروف الحالية دون الخروج عن القواعد والمقاصد الشرعية، وذلك لضمان توافق المعاملات الاقتصادية الحديثة مع أحكام الإسلام.

الكلمات المفتاحية : المواكبة الفقهية ، التطورات الاقتصادية.

Jurisprudential keeping pace with contemporary economic developments

Contemporary study

Asst.L.Abd UL Jawad Hamid Jassim

Sunni Endowment Directorate, Nineveh

Abstract

Islamic jurisprudence means trying to keep up with and analyze modern developments in the economic field, so that legal solutions are provided that keep pace with developments. With the development of the global economy and the emergence of financial tools and modern technologies, new issues have arisen that did not exist in previous eras, which requires jurisprudential diligence to control them within Sharia frameworks This includes studying contemporary financial contracts, such as insurance contracts, Islamic banks, and participatory

financing, and examining their legitimacy according to the rules of Islamic Sharia. Issues related to financial markets, such as digital currencies, stocks, taxes, etc., are also addressed This keeping pace requires reconsidering ancient jurisprudence and adapting it to current circumstances without deviating from the rules and objectives of Sharia, in order to ensure that modern economic transactions are compatible with the provisions of Islam.

Keywords: keeping up with jurisprudence, economic developments.

المقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد.. تُعدّ العلاقة بين الفقه الإسلامي والتطورات الاقتصادية من المواضيع الحيوية والمعاصرة التي تستدعي دراسة دقيقة ومعمقة، فمع تطور المجتمعات البشرية وتغير الأنماط الاقتصادية، تظهر الحاجة الملحة لمواكبة الفقه لهذه التغيرات، بما يضمن توافق المبادئ الشرعية مع المستجدات الاقتصادية العالمية، ويهدف هذا البحث إلى استكشاف مفهوم المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية، وتحليل دور الفقه الإسلامي في توجيه النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

نتناول في هذا البحث مفهوم المواكبة الفقهية والتطورات الاقتصادية، حيث نستعرض التعريفات اللغوية والاصطلاحية للمواكبة الفقهية كما قدمها العلماء، ثم يتم تعريف التطورات الاقتصادية وتوضيح أبرز التحولات الاقتصادية المعاصرة وأسبابها، كما سنسلط الضوءَ على العلاقة بين الفقه والاقتصاد، لإبراز دور الفقه الإسلامي في توجيه النشاط الاقتصادي.

كما سنركز على المواكبة الفقهية للتطورات في النظام المالي والمصرفي، من خلال دراسة نشأة وأهمية البنوك الإسلامية وموقف الفقه منها، كما سنتعرض للتطورات في مجال التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجه الفقه في مواكبة هذه التطورات، بأمثلة توضح كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع هذه المستجدات.

كما سيتم استعراض آليات تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية، وذلك من خلال دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء، وسنسلط الضوءَ على أهمية البحث العلمي والدراسات الفقهية الاقتصادية والتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث في هذا السياق، ونسعى في هذا البحث إلى تقديم إطارٍ شاملٍ للمواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية، وسنركز على الأهمية البالغة لتكامل الفقه والاقتصاد في بناء مجتمعات إسلامية قوية، من خلال استعراض التحديات والحلول المقترحة، والله نسأل أن نقدم إسهامًا قيمًا يكون لَبِنةً في تطوير الفقه الاقتصادي وتعزيز دوره في مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: مفهوم المواكبة الفقهية والتطورات الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المواكبة الفقهية في اللغة والاصطلاح وتعريفات العلماء.

المُواكبَة لغة: مصدر واكَبَ، وفعل وَكَبَ من وَكَبَ (يَكِب) وَ كْبًا، ووكَبانًا، ووُكُوبًا.

يقال: وَكَبَ عَلَى الأَمْرِ أي: وَاظَبَ، دَاوَمَ، ويقال: وَاكَبَ القومَ: بادرهم وسابَقهم.[١]

وتعرف المواكبة الفقهية باسم دراسة النوازل الفقهية، فالنوازل لغةً: نَوَازِل: جمع نازِل، وجذرها (ن ز ل) يدل على هبوط الشيء ووقوعه.[٢]

وما ينزل بالناس من الحوادث والملمات ينقسم باعتبار شدتها إلى خمسة أقسام، فيقال: نزلت بهم نازلة، ونائبة، وحادثة ثم آبدة، وداهية، وباقعة ثم بائقة، وحاطمة، وفاقرة، ثم غاشية، وواقعة، وقارعة ثم حاقة، وطامة، وصاخة.[٣]

اصطلاحًا: الوقائع والمسائل المستجدة والحادثة التي تحتاج إلى حكم شرعي.[٤]

استعمل بعض الفقهاء مصطلح النازلة على معناها اللغوي المتقدم في مواضع من كتب الفقه كقولهم: "يجوز القنوت في النوازل" أي: المصائب العامة، والشدائد المدلهمة؛ وعلى هذا تحمل ترجمة النووي –رحمه الله– في شرحه على صحيح مسلم: "باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعياذ بالله"، ثم ذكر أنواعا من المصائب: "كعدو وقحط ووباء وعطش، وضرر ظاهر بالمسلمين، ونحو ذلك".[٥]

فقد عرفها **ابن عابدين** بأنها: "المسائل التي سئل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصا، فأفتوا فيها تخريجا".[٦]

وقد عقبَ د. محمد يسري ابراهيم على تعريف ابن عابدين للنوازل فقال:" والنص المذكور في تعريف ابن عابدين المقصود به فتاوي أبي حنيفة وتلامذته الكبار كمحمد بن الحسن وأبي يوسف ونحوهما وتعريف ابن عابدين أشار إلى فحواه ومعناه من المتقدمين الإمام الشافعي –رحمه الله– حيث قال: "فليست تنزل بالمسلمين نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"، وكذلك

[١] القاموس– محمد هادي اللحام–٨٥٦/١– دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–٢٠١٥.

[٢] معجم مقاييس اللغة– ابي الحسين احمد بن فارس– ج٥–ص٤١٧– دار احياء التراث العربي–٢٠٠١.

[٣] فقه اللغة وأسرار العربية– أبي منصور الثعالبي–ط٢–ص٣٤٣– المكتبة العصرية– صيدا– بيروت – ٢٠٠٠.

[٤] النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية– أبي عيسى محمد الوزاني– تح: محمد السيد عثمان– ج١–ص٥٦– دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–٢٠١٤.

[٥] فقه النوازل للأقليات المسلمة "تأصيلا وتطبيقا"– محمد يسري إبراهيم– رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشَّريعة والقانون بجامعة الأزهر–ص٣٠– دار اليسر– القاهرة – جمهورية مصر العربية– ٢٠١٣.

[٦] رد المحتار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار–محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي– تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض–ج١– ص١٤٢– دار عالم الكتب– الرياض– ٢٠٠٣ م.

الإمام ابن عبد البر –رحمه الله– حين ترجم بابا في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" فقال: "باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة".[١]

كما يُطلق على العلم الذي يُعنى بالنازلة عدة مصطلحات.

١. **فقه النوازل.**

٢. **فقه الواقع:** يعنى فقه الحياة التي يعيشها الشخص.

٣. **فقه المقاصد:** ومقاصد الشريعة هي مولدة للنوازل، فالنوازل أحكامها تستنبط من مقاصد الشريعة وتعلل بها.

٤. **فقه الأولويات:** يعنى أن النازلة سواء كانت للفرد أو المجتمع فهي أولى بالبحث والاستقصاء وإبراز الحكم من غيرها. فهي من الأولويات في هذا الجانب.

٥. **فقه الموازنات:** أي إن من أبرز الوسائل لإيضاح فقه النازلة؛ الموازنة بينها وبين ما يشبهها أو يقاربها.[٢]

وتدور غالبية التعاريف للنوازل التي أوردها الأئمة حول الجذر اللغوي للفظة "النوازل" ذاتها من مُتسجدة أو مُستحدثة تطرأ في حياة المسلمين وواقعهم.

المطلب الثاني: تعريف التطورات الاقتصادية.

الاقتصاد لغة: كلمة الاقتصاد مشتقة من كلمة قصد، والقصد معناه استقامة الطريق. ومن معانيه كذلك العدل والاعتماد ومنه قوله تعالى:**(وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ)** (سورة لقمان: الآية ١٩) أي امش مستويًا، والقصد معناه كذلك إتيان الشيء.[٣]

والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر يقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد واقتصد فلان في أمره أي استقام.[٤]

ومن الأمور التي تدل على أن العرب والمسلمين قد وعوا وأدركوا أهمية علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي منذ زمن بعيد هو أن كلمة اقتصاد ليست مترجمة من لغات أجنبية أخرى مثلما يحدث في الكثير من العلوم.

[١] فقه النوازل للأقليات المسلمة "تأصيلا وتطبيقا"– محمد يسري إبراهيم– مرجع سابق– ص٣٢.

[٢] المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيا والمغرب في فقه النوازل– أبي العباس أحمد بن يحيى التلمساني– ج١–ص٦– دار الكتب العلمية– بيروت–لبنان–٢٠١١.

[٣] ينظر: موسوعة فقه المعاملات المالية المعاصرة– محمود بن عبد الملك الزغبي–ط١– ص ٢٤– دار السلف الصالح– القاهرة، ٢٠١٣.

[٤] ينظر: لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور– المجلد ٣– ص ٣٥٤–دار الكتب العلمية– بيروت–لبنان– ١٩٨٠.

التعريف الاصطلاحي: علم الاقتصاد هو "العلم الذي يعني بالقواعد التي تحكم سلوك الظواهر والوحدات الاقتصادية في المجتمع، والتي تمكن من اتباع الطرق العلمية لاختبار الافتراضات المختلفة عن ذلك السلوك".[١]

على أن هذا المعنى الدقيق لعلم الاقتصاد، والذي انتشر في العصور الذهبية لعلم الاقتصاد، قد تواري منذ القرن العشرين خلف المعنى المسيطر حاليا والذي صار علاقة الإنسان بالأموال، أو بالأحرى علم المال أي علم الأشياء المادية.

ويمكن تعريف التطورات الاقتصادية بأنها: "مجموعة التحولات الجوهرية في الهياكل والنظم الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتشمل هذه التحولات الابتكارات التكنولوجية، التغيرات في السياسات الاقتصادية، الإصلاحات التنظيمية، والتحولات في الأسواق المالية العالمية، وفي الغالب ما تهدف هذه التطورات إلى تحسين معايير الحياة وزيادة الرفاهية العامة، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي".[٢] وعليه فالتطورات الاقتصادية التي يُعنى بحثنا بدراستها وتسليط الضوء عليها هي تلك التطورات التي قد ينظمها الفقه الإسلامي من خلال تشريعاتٍ وأحكام تنظم العلاقة بين طرفي التعاقد وتؤطر لحقوق وواجبات كل طرفٍ وما له وما عليه.

المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية المعاصرة وبيان أبرز التطورات الاقتصادية الحديثة وأسبابها.

من أبرز التطورات الاقتصادية المعاصرة:

١. **التكنولوجيا المالية (Fintech)**، فقد تطورت الخدمات المالية عبر التكنولوجيا مثل: البلوك تشين"Blockchain" والعملات الرقمية "Digital currencies ".[٣]

٢. **زيادة التبادل التجاري**، ويتجلى ذلك من خلال تحرير التجارة وظهور اتفاقيات تجارية جديدة أكثر مرونةً وانفتاحًا بين الدول وبعضها.[٤]

٣. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)**، وهو متمثلٌ في زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

[١] ينظر: منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي-ص٧٩- جامعة الملك عبد العزيز- السعودية- ٢٠١١.

[٢] دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة- حميد جميلي-ج١-ص٤٩- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٨.

[٣] البلوكتشين: سلسلة الثقة- د. خالد بن يوسف بوعبيد-ج١-ص٣٤- العبيكان للنشر-الرياض-السعودية- ٢٠٢٠

[٤] السوق الإسلامية المشتركة: مؤيدات ووسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية- محمود محمد بابللي-ج١-ص١٣٤-دار الكتاب اللبناني- ١٩٧٥

ومع تطور التكنولوجيا وتوسع الاحتياجات ونمو الأسواق المالية وكثرة أشكال الاقتصاد التشاركي فقد ظهرت تطورات اقتصادية فرضت معادلاتٍ جديدة على الساحة العلمية من استصدار الأحكام ومن أهم أسبابها:

١. **الابتكار التكنولوجي،** مثل الثورة الرقمية وانتشار الإنترنت، التي غيرت كيفية عمل الأسواق والشركات.

٢. **العولمة،** التي زادت من التبادل التجاري بين الدول، وانتقال رؤوس الأموال، والعمالة.

٣. **التغيرات الديموغرافية،** مثل شيخوخة السكان في بعض الدول، التي تؤثر على القوى العاملة والطلب على السلع والخدمات.

٤. **السياسات الاقتصادية،** مثل السياسات النقدية والمالية للحكومات التي تؤثر على التضخم، البطالة، والاستثمار، وفي ضوء هذه التطورات، يجب أن يكون الفقه الاقتصادي قادرًا على مواكبة هذه التغيرات لضمان توافق القوانين والتشريعات مع الواقع الاقتصادي المتغير، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ضوء المبادئ الإسلامية.[١]

المبحث الثاني: العلاقة بين الفقه والاقتصاد ودور الفقه الإسلامي في توجيه النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: المواكبة الفقهية للتطورات في النظام المالي والمصرفي

تتمثل صور المواكبة الفقهية للتطورات في النظام المالي والمصرفي في مجموعة من الإجراءات التي في حال تم تطبيقها فستتم عملية الربط بين المواكبة الفقهية والنظام المالي والمصرفي متسارع التغييرات ومن أهم تلك الصور ما يلي:

١. دراسة التحديات والمستجدات الفقهية في المعاملات المالية المعاصرة:

فدراسة التحديات والمستجدات الفقهية في المعاملات المالية المعاصرة لم تعد رفاهيةً بل مُستجدًا يستدعي التكاتف والتضامن بين جهات الإفتاء والمجمعات الفقهية وبين المؤسسات الاقتصادية كي يحدث التكامل اللازم والتصور الأمثل الذي من خلاله تتم المستجدات الفقهية، فظهور مُنتجات مالية إسلامية جديدة كالصكوك الإسلامية أو التأمين التكافلي، يُلزم الفقهاء بتحليل مدى توافق هذه المنتجات مع الضوابط الشرعية، والمخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بها، كذلك من صور دراسة المستجدات الفقهية في المعاملات المالية البحث في القواعد الفقهية الناظمة للمعاملات كقاعدة الغرر والربا والمشاركة.[٢]

[١] الموارد المالية العامة في الفقه الإقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية- موفق محمد عبده-ج١- ص٩٠- دار الحامد للنشر والتوزيع- ٢٠٠٤

[٢] الصكوك المالية الإسلامية- كريم محمد عبد السميع الزهري-ج١-ص ١٣٧-حميثرة للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر-٢٠٢١.

٢. تعزيز آليات الرقابة والإشراف الشرعي في البنوك الإسلامية:

تُعد آليات الرقابة والإشراف الشرعي في البنوك الإسلامية من الركائز الأساسية لضمان التزام المؤسسات المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتضمن هذه الآليات تشكيل هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، والتي يتوجب أن تتمتع باستقلالية كافية لأداء مهامها بفعالية ونزاهة، ويتمثل دور هذه الهيئات في تقييم وضبط الالتزام الفقهي للبنوك من خلال فحص العقود والمستندات، وضمان توافقها مع الأحكام الشرعية.[١]

ومن أجل تعزيز فعالية هذه الرقابة، يمكن اقتراح تطوير آلياتها عبر زيادة عدد الاجتماعات الدورية للهيئات الشرعية، وتطبيق عقوبات أكثر صرامة على المخالفات لضمان التزام البنوك بالقواعد الشرعية، وتُعد هذه الخطوات ضرورية لضمان شفافية العمليات المصرفية وتعزيز الثقة بين البنوك والعملاء الذين يحرصون على التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أن دور اللجان الشرعية الفقهية سيتعدى تلك المسؤوليات إلى مسئولية توعوية دعوية في بعض الأوقات وذلك من خلال التعريف بضوابط التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لموظفي النظام المصرفي والقائمين عليه.[٢]

٣. تحديد المعايير والضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية:

يُعد تحديد المعايير والضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية من صميم عملية المواكبة الفقهية للتطورات في النظام المالي والمصرفي، حيث أنُ المعايير والضوابط الشرعية تطوير القطاع المصرفي الإسلامي قائمٌ على عدة معايير يمكن أن يتكفل بتحقيقها النظام الفقهي الإسلامي وتشمل هذه المعايير:

١. **الالتزام** بتوجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **(AAOIFI)** التي تضع الإطار الشرعي لابتكار وتطوير المنتجات المالية.[٣]

٢. **تحليل الأسس الفقهية** التي تحقق مبدأ الالتزام بالتعاليم الأساسية في الشريعة الإسلامية، مثل تحريم الربا والغرر والمقامرة وتتوافق في ذات الوقت مع المصالح المالية المعاصرة والمتنامية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية.[١]

[١] صورية السلامة الشرعية في بعض البنوك الإسلامية: رؤية من الداخل ومحاولة للتقييم- الدكتور مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام- كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية- جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية-٢٠١٥

[٢] المصارف الإسلامية: دراسة في أهم المستجدات الحديثة- مصطفى ناطق صالح مطلوب-ج١-ص١٦٨- المركز القومي للإصدارات القانونية-٢٠٢٠.

[٣] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير ربحية متخصصة في إعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة، وللصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بوجه عام.

٣.معالجة البحث الفقهي للمستجدات المالية مثل التورق والاستصناع، حيث يتم دراسة هذه الأدوات المالية وضوابطها الشرعية لضمان توافقها مع الأحكام الفقهية وضمان تحقيقها لأهداف الاقتصاد الإسلامي.[٢]

٤.التأهيل والتدريب الشرعي لضمان الالتزام بالمعاملات المالية على أساس ومرجعية فقهية

يلعب التأهيل والتدريب الشرعي دورًا حاسمًا في ضمان الالتزام الفقهي في البنوك الإسلامية وفي النظام المصرفي الإسلامي ككل، ويتمثل ذلك في تقييم مؤهلات الموظفين من حيث خلفيتهم الشرعية، ودراسة برامج التطوير الشرعي مثل دورات التأهيل المتخصصة للعاملين في مجال المنتجات المالية الإسلامية.

ولتعزيز هذه الجهود، يمكن اقتراح مؤشرات لقياس فعالية هذه البرامج، مثل نسبة الموظفين الحاصلين على شهادات شرعية معترف بها، مما يسهم في رفع مستوى الالتزام والمعرفة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، كما يجب أن تراجع الهيئات الفقهية معايير التعاملات المصرفية بشكلٍ دوري (نصف سنوي/ سنوي) في شكل تقارير تُعد لعرضها على اللجان الفقهية كي تقوم بتتبع أي تطورٍ في القطاع المالي والمصرفي وعرض هذا التطور وفلترته بفلتر التشريع الإسلامي وبذلك تتحقق جزئية الاستدامة في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي.[٣]

المطلب الثاني: المواكبة الفقهية للتطورات في مجال التجارة الإلكترونية

تعريف التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية **(E-Commerce)** هي نموذج أعمال يتم فيه شراء وبيع السلع والخدمات أو تبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، وتشمل التجارة الإلكترونية جميع العمليات التجارية التي يتم إجراؤها بشكل إلكتروني بدءًا من التسويق والترويج للمنتجات إلى التفاوض والتعاقد والدفع والتسليم.[٤]

ويتضمن مفهوم التجارة الإلكترونية من المنظور الأكاديمي عدة عناصر أساسية، مثل البنية التحتية التكنولوجية، والأنشطة التجارية الإلكترونية، وأنماط التفاعل بين الأطراف المختلفة، والاعتبارات القانونية والتنظيمية المرتبطة بها.[٥]

[١] الأسس الاقتصادية في الإسلام وردود على مغالطات تاريخية – أميرة بديعة الحسني الجزائري–ج١– ص ٢٨–دار الأكاديمي للنشر–١٩٩٦.

[٢] أساسيات التمويل الإسلامي– منذر قحف–ج١– ص ١٨١–المنهل للنشر والتوزيع– ٢٠١٣.

[٣] الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي– سامي بن إبراهيم السويلم–ج١–ص١٣٧– كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية–٢٠١٢.

[٤] التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو– محمد عبد الله شاهين–ج٢–ص١٧٠– دار حيثرا للنشر– ٢٠١٧

[٥] التجارة الإلكترونية– سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق–ج١–ص٨٨–دار المناهج للنشر والتوزيع– الأردن– ٢٠٠٩.

تعد المواكبة الفقهية للتطورات في مجال التجارة الإلكترونية ضرورة حتمية في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها هذا المجال، وتشمل هذه المواكبة دراسة وتحليل الجوانب الفقهية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، وضوابطها الشرعية، مثل:

١. عقود البيع عبر الإنترنت.
٢. وسائل الدفع الإلكتروني.
٣. حماية حقوق المستهلك. [١]

تتطلب هذه الدراسات فهماً دقيقاً لمستجدات التجارة الإلكترونية والتحديات التي تطرحها، مثل قضايا الأمان والخصوصية، وضمان الشفافية والعدالة في العقود الإلكترونية، من الضروري أن تتكيف الفتاوى والأحكام الفقهية مع هذه المستجدات لضمان توافق المعاملات التجارية الإلكترونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مع مراعاة تسهيل التعاملات وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية.

١. التعاقد الإلكتروني:

تناولت الدراسات الفقهية حكم التعاقد عبر وسائل التواصل الإلكتروني مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية، ووضحت لزوم تحديد الشروط اللازمة لصحة الإيجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني، عالجت الدراسات الفقهية مسألة إثبات العقد المبرم عبر الوسائل الرقمية.[٢]

٢. الدفع الإلكتروني:

كما أن الدفع الإلكتروني نال قسطًا كبيرًا من الاهتمام وتسليط الضوء كدراسة حكم استخدام البطاقات الائتمانية والمدفوعات الرقمية، وكذلك بحث في مسألة الربا والغرر فيما يتعلق بالتعامل بالعملات الرقمية المشفرة، كما أيضًا تحديد ضوابط الوساطة المالية الإلكترونية وتطبيق أحكام الوكالة والكفالة.[٣]

٣. التسويق الرقمي:

كذلك نالت أحكام الإعلانات التسويقية عبر الإنترنت والسوشيال ميديا جانبًا من الدراسة الفقهية المعاصرة، كمعالجة قضايا الغش والتضليل في الترويج الإلكتروني للسلع والخدمات، وتحديد معايير حماية المستهلك في البيئة الرقمية.[٤]

[١] احكام التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي- عدنان بن جمعان الزهراني-ج١-ص٣٧- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت-لبنان- ٢٠١٦.

[٢] التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي- علي محمد أحمد أبو العز-ج١-ص٢٦٤- دار النفائس للنشر والتوزيع- ٢٠١٣.

[٣] مجلس العقد وأثره في عقود التجارة الإلكترونية- أسامة عبد العليم شيخ-ج١-ص١٩٨- دار الجامعة الجديدة للنشر-القاهرة-مصر-٢٠٠٨.

[٤] المرجع السابق-ص٢٠١.

المطلب الثالث: المواكبة الفقهية للتطورات في مجال العملات الرقمية

العملات الرقمية: العملات الإلكترونية **(Digital Currencies)** هي نوع من الأصول الرقمية المشفرة التي تُستخدم كوسيلة للمبادلة والدفع الإلكتروني، وهي تعتمد على تقنية "سلسلة الكتل" **(Blockchain)** لتسجيل وتأمين المعاملات بطريقة لامركزية وشفافة دون الحاجة إلى جهة مركزية للإصدار أو الرقابة.[١]

من الناحية الأكاديمية والعلمية، تُعرَّف العملات الإلكترونية على أنها "أصول رقمية مشفرة تُستخدم كوسيط للتبادل أو لتخزين القيمة، وهي تختلف عن النقود الإلكترونية (E-Money) التقليدية التي تستند إلى نظام مركزي تحت سيطرة جهة إصدار محددة.[٢]

يعد موضوع العملات الرقمية من القضايا المعاصرة التي تتطلب مواكبة فقهية متأنية وموسعة، فمع التطور السريع في هذا المجال، برزت العديد من الأسئلة والإشكاليات الفقهية المستجدة، فمن منظور البحث العلمي الفقهي الأكاديمي هناك جهود كبيرة قامت بها المؤسسات والهيئات الشرعية الإسلامية لدراسة وتحليل ماهية العملات الرقمية وأحكامها الفقهية.[٣]

فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معاييرًا شرعية بشأن العملات الرقمية، تناولت فيها مفهوم العملات الرقمية، وضوابط تداولها، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، كما قامت مجامع فقهية إسلامية مرموقة بعقد ندوات وإصدار قرارات فقهية بخصوص هذه المسألة هذا غير عشرات الندوات والمقالات الأكاديمية والكتب التي تناولت العملات الرقمية بالكثير من الاستفاضة.

الآراء الفقهية حول العملات الرقمية

تنقسم الآراء الفقهية حول العملات الرقمية إلى مؤيدين ومعارضين حول العملات الرقمية على العموم، ويتضح ويتباين هذا الخلاف من خلال البحث في النتاج العلمي والأكاديمي الذي تناول هذه المسألة إلى مؤيدين ومعارضين وحجج كلٍ منهم كالتالي:

١. المؤيدون للتعامل من خلال العملات الرقمية:

يرى المؤيدون أن العملات الرقمية تمثل تطورًا طبيعيًا في نظام النقد، ويمكن أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا تم استخدامها بطرق تتجنب الربا والغش والتضليل وهذه الرؤية ترتكز

[١] النقود الرقمية وأثر التعامل بها في الفقه الإسلامي- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم-ص١٤٧- دار أصول للنشر والتوزيع-القاهرة- ٢٠٢٠

[٢] العملات الرقمية الافتراضية المشفرة: دراسة قانونية- كمال نجاجرة-ج٢-ص٩٠-دار الآفاق للنشر والتوزيع- ٢٠٢٣.

[٣] ينظر: المكتبة العلمية الأكاديمية للأبحاث الجامعية لدرجة العالمية بالأزهر الشريف، كلمة البحث: العملات الرقمية.

على عدة نقاط أساسية تتعلق بمفهوم النقود في الإسلام وأسس التعامل المالي الشرعي ومنها كما سنتعرض:

- **التطور الطبيعي في نظام النقد:**

يرى المؤيدون أن العملات الرقمية تمثل مرحلة جديدة في تطور النقود، حيث انتقلت البشرية من استخدام السلع كوسيلة للتبادل إلى استخدام النقود المعدنية ثم الورقية، والآن إلى النقود الرقمية، وهذا التطور يعتبر جزءًا من التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، ومن منظور فقهي يمكن النظر إلى العملات الرقمية كأداة حديثة تلبي احتياجات المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، مع مراعاة التطورات التكنولوجية.[١]

ومن الشروط الشرعية لاستخدام العملات الرقمية حسب رأي المؤديين:

١. تجنب الربا

الربا هو زيادة غير مبررة في المعاملات المالية، سواء في القروض أو في البيوع الآجلة، والعملات الرقمية يجب أن تُستخدم بطرق لا تتضمن أي شكل من أشكال الرب وهذا يعني أن العملات الرقمية يجب ألا تُستخدم في قروض بفوائد أو في معاملات تتضمن فوائد متراكمة.

٢. تجنب الغش والتضليل

شدد الفقهاء أن الشريعة الإسلامية على الشفافية والصدق في المعاملات المالية ولذلك يجب أن تكون المعاملات بالعملات الرقمية واضحة وشفافة، بدون أي غموض أو تضليل للأطراف المتعاقدة، يجب أن تتضمن المعاملات توضيحًا كاملاً لجميع الشروط والأحكام المتعلقة بها، وأن تكون المعلومات متاحة لكل الأطراف.[٢]

٣. التأكد من استقرار القيمة

كما أكد الفقهاء على استقرار القيمة، فهو من الأمور المهمة في المعاملات المالية الشرعية، حيث يجب أن تكون النقود مستقرة نسبيًا في قيمتها لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة وعدم تعرضهم للظلم، والعملات الرقمية يجب أن تكون مستقرة في قيمتها نسبيًا، وألا تتعرض لتقلبات حادة قد تؤدي إلى خسائر كبيرة للأطراف المتعاقدة.[٣]

٢. المعارضون للتعامل من خلال العملات الرقمية:

[١] اقتصاد العملات المشفّرة ومستقبل النقود- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط-ج١-ص١٥٥- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- ٢٠٢٢

[٢] التكنولوجيا المالية في المصارف الاسلامية وتطبيقاتها اثرها في مؤشرات الاداء المالي- دكتور محمد زياد النجدواي-ج١-ص٧٩-اليازوري للنشر والتوزيع- ٢٠٢٤

[٣] التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وأحكامها في الفقه الإسلامي- أحمد عبد الله عبيد العون-ص١٩٦- الجامعة الأردنية- الأردن-د. ت

يعتقد المعارضون أن الطبيعة الغامضة وغير المركزية للعملات الرقمية قد تؤدي إلى مخاطر شرعية، مثل:

١. التلاعب.

٢. الاحتيال.

٣. عدم استقرار قيمتها.

٤. ارتباطها بأنشطة غير قانونية.[١]

عكف الفقهاء على دراسة العملات الرقمية بعناية موصين بضوابط محددة لاستخدامها، مثل ضرورة وجود شفافية في المعاملات وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، والتأكد من استقرار قيمة العملة ومنع استخدامها في أنشطة محرمة، وهدفت هذه الضوابط إلى مواكبة التطورات التقنية والمالية مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، وكي تظل تلك الشروط متحدثةً ومواكبةً للواقع في هذا الصدد وغيره، يتطلب تعاونًا مستمرًا بين الفقهاء والخبراء الماليين لتحقيق توازن بين مواكبة الابتكار والحداثة المستمرة والامتثال للأوامر الشرعية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية

تواجه المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، وخاصة في مجال العملات الرقمية، مجموعة من التحديات الرئيسية، هذه التحديات تتطلب جهودًا منسقة بين الفقهاء والخبراء في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والشرع الإسلامي، وفيما يلي استعراض موسع ومؤصل لهذه التحديات:

المطلب الأول: آليات تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية

١. مواجهة التعقيد التقني:

الطبيعة المعقدة للتقنيات تفرض تحديًا في وجه تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصاد، فالعملات الرقمية تعتمد على تقنيات متقدمة مثل سلاسل الكتل **(Blockchain)** والتشفير **(Cryptography)**.

وهذه التقنيات تتسم بالتعقيد الشديد، مما يجعل من الصعب على الفقهاء، الذين قد لا يكون لديهم خلفية تقنية، فهمها بشكل كامل، وهنا تبرز الحاجة لتبسيط المعرفة التقنية لتسهيل فهم الفقهاء لهذه التقنيات، يجب تطوير موارد تعليمية مبسطة وشروحات وافية، كما يمكن تنظيم ورش عمل وندوات تجمع بين الخبراء التقنيين والفقهاء لتوضيح هذه المفاهيم بشكل مبسط ومفهوم.[٢]

[١] المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية: دراسة مقارنة- عبد الصبورعبد القوي علي مصري-ج١- ص ٢٥٩- مكتبة القانون والسياسة-٢٠١٢.

[٢] تكنولوجيا العملة الافتراضية: البتكوين أنموذجًا- عمر محمد حطاب شديفات-ج١-ص٨٩-مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر- ٢٠١٩.

٢. البحث العلمي المشترك:

طبيعة العملات الرقمية والتجارة الالكترونية والمصطلحات المتجددة وتطبيقاتها المتنوعة في المجالات المالية، الاقتصادية، يتطلب دراسة كل تطبيقٍ على حدة لتحديد الأحكام الفقهية المناسبة لذا يجب أن يكون هناك تعاون بين الفقهاء والخبراء في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد، القانون، والتكنولوجيا، وهذا التعاون سيتيح فهمًا شاملاً ومتعدد الأبعاد لكل تطبيق من تطبيقات العملات الرقمية.[١]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء.

تلعب المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء دورًا مهمًا وحيويًا في تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة ويتمثل هذا الدور على النحو التالي:

أولاً: دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية:

تُعد المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية الإسلامية مرجعيات علمية وشرعية متخصصة في دراسة المستجدات المعاصرة وإصدار الأحكام والفتاوى الفقهية بشأنها وتضطلع هذه المؤسسات بدورٍ محوري في:

- إجراء البحوث والدراسات الفقهية المعمقة، من خلال دراسة التطورات الاقتصادية الحديثة واستنباط الأحكام الشرعية المناسبة لها.
- تفسير المبادئ الإسلامية في ضوء المستجدات، يترتب عليه إصدار فتاوى وقرارات فقهية مُلزمة لتوجيه الممارسات الاقتصادية والمالية.
- تطوير المعايير والضوابط الشرعية، وبالتالي تنظيم القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية.[٢]

ثانياً: دَور دُور الإفتاء:

تُعد دُور الإفتاء المرجع الرئيسي لإصدار الفتاوى والإرشادات الشرعية المتعلقة بالمستجدات الاقتصادية، ويتمثل دورها في عملية المواكبة الاقتصادية في مجموعةٍ من المهام والواجبات ومنها:

- **الإجابة عن الاستفسارات،** فالتعامل مع استفسارات الأفراد والمؤسسات بشأن المعاملات والأنشطة الاقتصادية يجب أن يكون عن اطلاع كاملٍ بأخر مستجدات الشأن الاقتصادي والمالي والمصرفي.

[١] اقتصاد العملات المشفّرة ومستقبل النقود- مرجع سابق-١/١٥٥.

[٢] الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر- سعيد شبار-ج١-ص٣٣- المعهد العالمي للفكر الإسلامي-القاهرة-مصر- ٢٠٠٧.

- **حتمية توضيح الأحكام الشرعية،** تحديد الأحكام الشرعية المنضبطة للممارسات المالية والاقتصادية الحديثة بشكلٍ يهضمه السائل ويستوعبه مع توضيح آليات التنفيذ والبدائل.
- **تقديم التوجيهات والإرشادات،** وذلك من خلال ضمان التوافق مع المبادئ والضوابط الفقهية من خلال تقديم التوجيهات اللازمة للسائل التي تجعله في غنى عن تكرار السؤال أو الاتجاه لمصدرٍ غير موثوق للمعلومات.[١]
- **نشر الوعي والثقافة الاقتصادية،** وذلك من خلال تعزيز الوعي الاقتصادي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال إطلاق حملات توعوية واقتحام السوشيال ميديا ومنصات التواصل والمنتديات للإجابة عن الأسئلة الشائكة بصفةٍ رسمية.

فدور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء يمكن وصفه بالمحوري في هذا الصدد، فهو يسهمُ بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز قُدرة النظام الفقهي على مواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة، وترجمة المبادئ الشرعية إلى ممارسات واقعية تتوافق مع متطلبات العصر.[٢]

المطلب الثالث: دور البحث العلمي والدراسات الفقهية الاقتصادية ومراكز الأبحاث.

يلعب البحث العلمي والدراسات الفقهية الاقتصادية دورًا حيويًا في تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، حيث يتطلب فهم وتحليل الظواهر الاقتصادية الجديدة، مثل العملات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة، تكامل الجهود بين الفقهاء والباحثين الأكاديميين بل ومزجها لاستخلاص الفائدة من كلا الفَنْينِ معًا.

والتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث يوفر بيئة مناسبة لإجراء دراسات متعمقة ومتخصصة، حيث يمكن للباحثين الفقهيين العمل جنبًا إلى جنب مع خبراء الاقتصاد والتكنولوجيا والقانون، وهذا التعاون يساهم في تطوير أطر شرعية مبتكرة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية السريعة، ويضمن إصدار أحكام فقهية مدروسة ومستندة إلى أبحاث علمية دقيقة.[٣]

بالإضافة إلى تمكُن المؤسسات الأكاديمية من تنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع بين مختلف التخصصات لتعزيز الحوار والتفاهم بين الفقهاء والخبراء التقنيين والاقتصاديين، كل تلك الإجراءات العلمية الأكاديمية ستُسهم سويًا في تمكين تحقيق التوازن بين الابتكار الاقتصادي

[١] الاحكام الفقهية المتعلقة بالرهون المستجدة- أحمد عرفة أحمد يوسف- ج١-ص١٠٠- دار التعليم الجامعي- ٢٠٢٠

[٢] المرجع السابق- ١٠٦/١.

[٣] التجديد الاصولي: نحو صياغة تجديدية لعلم اصول الفقه- أحمد الريسوني- ج١-ص٦٦- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- ٢٠١٦

والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يساهم بدورهِ في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة.[١]

فالبحث العلمي الفقهي المقارن سيقوم بدراسة الإحصاءات التي يتم تزويده بها من مراكز الرصد الأكاديمية الاقتصادية كي يتم تحليلها ودراسة حيثياتها ومن ثَم يتم استحداث الحكم الفقهي الموافق لآخر المستجدات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

المطلب الرابع: دور الإعلام والتكنولوجيا بنشر الفتاوى المعاصرة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

يلعب الإعلام والتكنولوجيا دورًا محوريًا في نشر الفتاوى المعاصرة وتعزيز الوعي الفقهي حول المستجدات الاقتصادية والمالية من خلال الوسائل التالية:

دور وسائل الإعلام المختلفة:

١- وسائل الإعلام التقليدية:

١. تسهيل وصول الفتاوى والقرارات الفقهية إلى جمهور الناس على نطاق واسع.
٢. نشر الوعي والمعرفة حول الأحكام الشرعية المتعلقة بالممارسات الاقتصادية الحديثة.
٣. إتاحة منصات للحوار والنقاش حول القضايا الاقتصادية المستجدة من منظور فقهي.
٤. المساهمة في تعزيز الثقة والمصداقية في الفتاوى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢. دور التكنولوجيا الحديثة:

١. توفير قنوات رقمية وإلكترونية لنشر وتداول الفتاوى والقرارات الفقهية.
٢. تطوير تطبيقات وأدوات تفاعلية لاستفسار عن الأحكام الشرعية والاطلاع عليها.
٣. استخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي في توليد الفتاوى وفق المتغيرات الحديثة.
٤. إتاحة منصات للتشاور عن بُعد مع الهيئات الفقهية والخبراء الشرعيين.

بجانب تطوير تطبيقات ذكية توفر الفتاوى والأحكام الشرعية بشكل ميسر وسريع، وهذه التطبيقات يمكن أن تتضمن ميزات مثل البحث عن الفتاوى، الإشعارات الفورية حول الفتاوى الجديدة، والاستشارات الفقهية عبر الإنترنت، بجانب البودكاست والدروس الصوتية.

الخاتمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد.. وفي ختام هذا البحث تم التوصل إلى أن هناك حاجةٌ ماسة إلى مواكبة الفقه الإسلامي للتطورات الاقتصادية المعاصرة، فالعالم الاقتصادي شهد تغيرات وتطورات كبيرة في السنوات الأخيرة، نتيجة للتقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية.

[١] المرجع السابق-٦٨/١

ولقد أظهرت الدراسة أن هذه التطورات قد أنتجت الكثير من المستجدات والقضايا الاقتصادية التي تحتاج إلى موقف فقهي واضح وحلول شرعية مناسبة.

لذا فقد تم تسليط الضوء في هذا البحث على أهمية المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال استعراض أبرز هذه التطورات والمستجدات الاقتصادية، كالعملات الرقمية والمعاملات البنكية الإلكترونية وعقود التأمين والصكوك الإسلامية وغيرها، كما تم تحليل موقف الفقه الإسلامي من هذه المستجدات، والوقوف على أهم الاجتهادات الفقهية والقرارات الشرعية بشأنها.

وبعد هذا العرض والتحليل، تم تقديم عدد من التوصيات لتعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة، ومن أهم هذه التوصيات ما نؤكد عليه مجددًا وهو ضرورة تعزيز التعاون بين العلماء والفقهاء والخبراء الاقتصاديين، وتطوير المناهج الدراسية في كليات الشريعة والاقتصاد، وتفعيل دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية في إصدار الفتاوى والقرارات المتعلقة بالمستجدات، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في الفقه الاقتصادي، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

ويؤمل أن تساهم هذه التوصيات في تحفيز الجهود البحثية والعلمية لتطوير الفقه الاقتصادي الإسلامي بما يتناسب مع متغيرات العصر، وتعزيز التعاون بين الفقهاء والخبراء الاقتصاديين لإيجاد الحلول الشرعية للمستجدات المعاصرة، كما يؤمل أن يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة الفقهية الإسلامية في مجال المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة **والله ولي التوفيق.**

النتائج

١. المواكبة الفقهية هي قدرة الفقه الإسلامي على التفاعل مع المستجدات والتطورات الاقتصادية المعاصرة.

٢. تتطلب المواكبة الفقهية فهم دقيق للمبادئ الشرعية وربطها بالمتغيرات الاقتصادية الجديدة.

٣. أهمية المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية تتمثل في ضمان توافق المعاملات الاقتصادية المستحدثة مع الأحكام الشرعية.

٤. المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية تقديم الحلول الفقهية للمستجدات الاقتصادية بما يحقق المصالح.

٥. تتمحور مجالات المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية في النظام المالي والمصرفي المعاصر، التجارة الإلكترونية، العملات الرقمية.

٦. من أبرز التحديات التي تواجه المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية سرعة التغيرات الاقتصادية مقارنة ببطء العمل الفقهي.

٧. تدعوا الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون بين الفقهاء والخبراء الاقتصاديين وإلى ضرورة تفعيل دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية في هذا المجال.

٨. من أهم آليات تعزيز المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية تطوير البحث العلمي الفقهي الاقتصادي وتفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات الفقهية الاقتصادية.

٩. تبرز الحاجة الماسة إلى الاستفادة من وسائل الإعلام والتكنولوجيا لنشر الفتاوى المعاصرة المواكبة للتطورات الاقتصادية.

التوصيات

١. ضرورة تعزيز التعاون بين العلماء والفقهاء والخبراء الاقتصاديين لتحقيق المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية المعاصرة.

٢. تطوير المناهج الدراسية في كليات الشريعة والاقتصاد لتعزيز التكامل بين الجوانب الفقهية والاقتصادية.

٣. تفعيل دور المؤسسات الفقهية والمجامع الفقهية في إصدار الفتاوى والقرارات المتعلقة بالمستجدات الاقتصادية.

٤. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الفقه الاقتصادي لدراسة التطورات الاقتصادية المعاصرة وإيجاد الحلول الفقهية المناسبة لها.

٥. تشجيع البحث العلمي في مجال المواكبة الفقهية للتطورات الاقتصادية وتخصيص الموارد اللازمة لذلك.

٦. تفعيل دور وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة في نشر الفتاوى والقرارات الفقهية المتعلقة بالمستجدات الاقتصادية.

٧. تنظيم ندوات وورش عمل تجمع بين الفقهاء والخبراء الاقتصاديين لمناقشة التطورات الاقتصادية المعاصرة وآليات المواكبة الفقهية لها.

المراجع والمصادر

١. **أساسيات التمويل الإسلامي**- منذر قحف-ج١-المنهل للنشر والتوزيع- ٢٠١٣.

٢. **احكام التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي**- عدنان بن جمعان الزهراني-ج١- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت-لبنان- ٢٠١٦.

٣. **اقتصاد العملات المشفّرة ومستقبل النقود**- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط-ج١- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- ٢٠٢٢

٤. **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**- سامي بن إبراهيم السويلم-ج١- كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية-٢٠١٢.

٥. **الأسس الاقتصادية في الإسلام وردود على مغالطات تاريخية** – أميرة بديعة الحسني الجزائري–ج١–دار الأكاديمي للنشر–١٩٩٦.

٦. **الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر**– سعيد شبار–ج١– المعهد العالمي للفكر الإسلامي–القاهرة–مصر– ٢٠٠٧.

٧. **الاحكام الفقهية المتعلقة بالرهون المستجدة**– أحمد عرفة أحمد يوسف– ج١– دار التعليم الجامعي– ٢٠٢٠

٨. **البلوكتشين: سلسلة الثقة**– د. خالد بن يوسف بوعبيد–ج١– العبيكان للنشر–الرياض– السعودية– ٢٠٢٠

٩. **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**– محمد عبد الله شاهين–ج٢– دار حيثرا للنشر– ٢٠١٧

١٠. **التجارة الإلكترونية في العملات الدولية وأحكامها في الفقه الإسلامي**– أحمد عبد الله عبيد العون– الجامعة الأردنية– الأردن–د. ت

١١. **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**– علي محمد أحمد أبو العز–ج١– دار النفائس للنشر والتوزيع– ٢٠١٣.

١٢. **التجارة الإلكترونية**– سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق–ج١–دار المناهج للنشر والتوزيع–الأردن– ٢٠٠٩.

١٣. **التجديد الاصولي: نحو صياغة تجديدية لعلم اصول الفقه**– أحمد الريسوني– ج١– المعهد العالمي للفكر الإسلامي– ٢٠١٦

١٤. **التكنولوجيا المالية في المصارف الاسلامية وتطبيقاتها اثرها في مؤشرات الاداء المالي**– دكتور محمد زياد النجدواي–ج١–اليازوري للنشر والتوزيع– ٢٠٢٤

١٥. **السوق الإسلامية المشتركة: مؤيدات ووسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية**– محمود محمد بابللي–ج١–دار الكتاب اللبناني– ١٩٧٥

١٦. **الصكوك المالية الإسلامية**– كريم محمد عبد السميع الزهري–ج١–حميثرة للنشر والتوزيع– القاهرة–مصر–٢٠٢١.

١٧. **القاموس**– محمد هادي اللحام–ج١– دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–٢٠١٥.

١٨. **المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية: دراسة مقارنة**– عبد الصبورعبد القوي علي مصري–ج١–مكتبة القانون والسياسة–٢٠١٢.

١٩. **المصارف الإسلامية: دراسة في أهم المستجدات الحديثة**– مصطفى ناطق صالح مطلوب–ج١– المركز القومي للإصدارات القانونية–٢٠٢٠.

٢٠. **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيا والمغرب في فقه النوازل**- أبي العباس أحمد بن يحيى التلمساني- ج١- دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-٢٠١١.

٢١. **الموارد المالية العامة في الفقه الإقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية**- موفق محمد عبده-ج١- دار الحامد للنشر والتوزيع- ٢٠٠٤

٢٢. **النقود الرقمية وأثر التعامل بها في الفقه الإسلامي**- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم- دار أصول للنشر والتوزيع-القاهرة- ٢٠٢٠

٢٣. **النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية**- أبي عيسى محمد الوزاني- تح: محمد السيد عثمان-ج١- دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-٢٠١٤.

٢٤. **دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**- حميد جميلي-ج١- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٨.

٢٥. **رد المحتار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار**-محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي- تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض-ج١-- دار عالم الكتب- الرياض- ٢٠٠٣ م.

٢٦. **صورية السلامة الشرعية في بعض البنوك الإسلامية: رؤية من الداخل ومحاولة للتقييم**- الدكتور مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام- كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية- جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية-٢٠١٥

٢٧. **فقه اللغة وأسرار العربية**- أبي منصور الثعالبي-ط٢- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت – ٢٠٠٠.

٢٨. **فقه النوازل للأقليات المسلمة "تأصيلا وتطبيقا"**- محمد يسري إبراهيم- رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشَّريعة والقانون بجامعة الأزهر- دار اليسر- القاهرة – جمهورية مصر العربية- ٢٠١٣.

٢٩. **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور- المجلد ٣-دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان- ١٩٨٠.

٣٠. **مجلس العقد وأثره في عقود التجارة الإلكترونية**- أسامة عبد العليم شيخ-ج١- دار الجامعة الجديدة للنشر-القاهرة-مصر-٢٠٠٨.

٣١. **معجم مقاييس اللغة**- ابي الحسين احمد بن فارس- ج٥- دار احياء التراث العربي- ٢٠٠١.

٣٢. **منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه**- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي- جامعة الملك عبد العزيز- السعودية- ٢٠١١.

٣٣. **موسوعة فقه المعاملات المالية المعاصرة**- محمود بن عبد الملك الزغبي-ط١- دار السلف الصالح- القاهرة، ٢٠١٣.

٣٤. **العملات الرقمية الافتراضية المشفرة: دراسة قانونية**- كمال نجاجرة-ج٢-دار الآفاق للنشر والتوزيع- ٢٠٢٣.

٣٥. **تكنولوجيا العملة الافتراضية: البتكوين أنموذجًا**- عمر محمد حطاب شديفات-ج١- مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع-القاهرة-مصر- ٢٠١٩.